قائمة المسائل المسبقة

حول التقرير الدوري الثاني لمملكة البحرين

غايات تنفيذ الميثاق

1. عن منهجية إعداد التقرير وفيما يتعلق بالنهج التشاوري، يرجى تقديم معلومات تفصيلية لبيان الجهات الحكومية وغير الحكومية المساهمة في وضع التقرير.
2. تستفسر اللجنة عن مدى الاحتكام لمضامين الميثاق بشأن المنازعة أمام الهيئات القضائية وشبه القضائية (هيئات التحكيم مثلا)، وتطلب اللجنة تزويدها بأمثلة محددة لأحكام قضائية تضمنت تطبيقا مباشرا لأحكام الميثاق. وبالتبعية لذلك يثور التساؤل حول إمكانية إدماج كل أو بعض مضامين الميثاق في النظام القانوني الداخلي.
3. أشار التقرير في الصفحة 3 للخطة الوطنية لحقوق الإنسان للأعوام 2022 – 2026، تتساءل اللجنة عن نتائج تطبيق الخطة بعد مرور عامين من تطبيقها، وفي كافة محاورها.

الحق في المساواة وعدم التمييز

4. ربطا باستعراض التقرير لحزمة "الحق في المساواة وعدم التمييز" وحالة تنفيذ التوصية 11 والمتعلق بنصوص حظر التمييز وعدم المساواة، تستفسر اللجنة عن تعريف التمييز وعدم المساواة وفق التشريع، والعقوبات القانونية المترتبة على انتهاك حظر التمييز وعد المساواة، وتطلب اللجنة تزويدها بعدد القضايا التي نظرت أمام القضاء والمتعلقة بادعاءات التمييز وعدم المساواة، ونسبة الدعاوى التي قُبلت والدعاوى التي صدر بها أحكام تعويض الضحايا، للأعوام التي يغطيها التقرير، ونماذج للأحكام القضائية الصادرة في هذا الشأن.
5. بشأن التوصية 13 وحالة تنفيذها المتضمنة إحالة مجلس الوزراء إلى السلطة التشريعية مشروع قانون بتعديل قانون الجنسية يتيح لأبناء المرأة البحرينية الحصول على الجنسية، تستفسر اللجنة عن إمكانية اطلاعها على مشروع القانون.

الحق في الحياة والسلامة البدنية

6. تستفسر اللجنة مدى تضمين تعريف التعذيب للتعذيب النفسي وفقا للتشريع البحريني، وبعد اطلاع اللجنة على حالة تنفيذ التوصية 20 و21، تستفسر عن عدد الشكاوى التي تم إحالتها للقضاء، وعدد ما صدر فيها أحكام قضائية، وعدد من حصلوا على تعويض من الحالات المحكوم فيها بالإدانة خلال الأعوام التي يغطيها التقرير، مع تزويد اللجنة بنماذج من أحكام الإدانة وأحكام التعويض. وتستفسر اللجنة عن برامج إعادة التأهيل للضحايا. كما تستفسر اللجنة عن عدد منسوبي الجهات الأمنية ورجال إنفاذ القانون ممن خضعوا لبرامج تأهيل وتدريب مرتبطة بمناهضة التعذيب، وبالإشارة للقرار

الوزاري رقم (14) لسنة 2012 بشأن إصدار مدونة السلوك لرجال الشرطة، تطلب اللجنة معلومات حول آلية نشر الوعي بهذه المدونة بين رجال الشرطة وعدد المستفيدين منها، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

7. ربطا باستعراض التقرير لحزمة "الحق في الحياة والسلامة الجسدية" وحالة تنفيذ التوصية 23، تطلب اللجنة تزويدها بأعداد الأحكام القضائية الصادرة بعقوبة الإعدام خلال سنوات التقرير، ونسبة الأحكام التي عُدلت في مرحلة أعلى لعقوبة أخف، ونسبة الأحكام التي تم تنفيذها خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

مكافحة الرق والاتجار بالأشخاص

8. اطلعت اللجنة على إيضاحات التقرير بشأن حزمة "مكافحة الرق والاتجار بالأشخاص"، وحالة تنفيذ التوصية 25، وتستفسر اللجنة عن عدد ادعاءات ارتكاب جريمة الاتجار بالأشخاص، وعدد الدعاوى التي صدر فيها أحكام قضائية، ونسبة الإدانة، ونسبة من حصلوا على تعويض من الضحايا، مع تزويد اللجنة بنماذج من أحكام الإدانة وأحكام التعويض، وتستفسر اللجنة عن عدد الحالات التي استقبلتها دار الإيواء خلال الأعوام التي يغطيها التقرير، وكذلك تطلب اللجنة تزويدها بمعلومات حول القضاء المتخصص بقضايا الاتجار بالأشخاص بما في ذلك عدد أعضاء النيابة العامة والقضاة، وعن مدى توفر برنامج للمتابعة وإعادة إدماج ضحايا الاتجار بالأشخاص.
9. أشار التقرير إلى إجراء الزيارات التفتيشية للمنشآت وأماكن العمل، تستفسر اللجنة عن نسبة مؤسسات الأعمال التي جرى التحري عن امتثالها لمعايير العمل، وعدد الانتهاكات العمالية وحالات العمل الجبري.
10. أوضحت حالة تنفيذ التوصية 26 جانب من جهود الدولة الطرف المتعلق بالتدريب، تستفسر اللجنة عن عدد المستفيدين من الدورات التدريبية مع إيضاح أعداد الفئات والوظائف، خلال سنوات التقرير.

القضاء وحق اللجوء إليه

11. استعرض التقرير حزمة "القضاء وحق اللجوء إليه"، وربطا بالمادة الثالثة عشر من الميثاق التي نصت على "تكفل كل دولة طرف لغير القادرين مالياً الإعانة العدلية للدفاع عن حقوقهم"، تستضح اللجنة آلية تنفيذ النص وعدد الحالات التي استفادت منه والتكلفة المالية لذلك، خلال سنوات التقرير.
12. ربطا باستعراض التقرير حزمة "القضاء وحق اللجوء إليه" وحالة تنفيذ التوصية 34، وفي إطار نص الميثاق "لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال تعسفي أو غير قانوني الحق في الحصول على تعويض." تطلب اللجنة إيضاح آلية تمكين الضحايا من الحصول على التعويض، وعدد من أقاموا دعاوى قضائية طلبا لتعويض، ونسبة من حكم لهم بالتعويض عن سنوات التقرير، وتزويد اللجنة بنماذج من أحكام التعويض.
13. تستفسر اللجنة عن التدابير البديلة للحبس الاحتياطي وعن العقوبات البديلة وفقا للتشريع البحريني، وعدد الأحكام الصادرة بها ونسبتها خلال سنوات التقرير.

14. اطلعت اللجنة على حالة تنفيذ التوصية 42، وتستفسر عن توافر الضمانات المنصوص عليها في الميثاق المواد (11، 12، 13، 15، 16، 17، 19، 23) حال محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري.
15. اطلعت اللجنة على حالة تنفيذ التوصية 44، وتستفسر عن عدد الزيارات لأماكن الاحتجاز والإصلاح والتأهيل، والجهات صاحبة الاختصاص الأصيل بالزيارات الرقابية، والجهات التي سُمح لها بالزيارة، مع إيضاح نتائج هذه الزيارات من رصد لمخالفات أو انتهاكات إن وجدت، ومآلها. وتزويد اللجنة بعدد الوفيات في السجون، على مدار الأعوام التي يغطيها التقرير.
16. ربطا بالمادة 17 من الميثاق وبحالة تنفيذ التوصية 46 بأنه تم إشراك النزلاء من الفئة العمرية ما فوق 15 إلى 18 سنة في مركز ناصر للتأهيل المهني بهدف إعادة تأهيلهم، تستفسر اللجنة عن تنفيذ هذا الإشراك في ظل تطبيق مبدأ الفصل بين الأحداث والبالغين في أماكن تنفيذ العقوبة.
17. تطلب اللجنة بيانات إحصائية بعدد الدورات التدريبية الموجه لأعضاء السلطة القضائية فيما يخص حقوق المتهم وضمانات ما قبل المحاكمة وأثنائها.
18. تستفسر اللجنة عن تطبيق المادة 18 من الميثاق والمتعلقة بعدم جواز حبس شخص ثبت إعساره عن الوفاء بدين ناتج عن التزام تعاقدي.

الحريات السياسية والمدنية

19. تستفسر اللجنة عن نسبة المشاركة في آخر انتخابات نيابية شهدتها مملكة البحرين. وتطلب اللجنة تزويدها بمعلومات حول مشاركة المرأة في الانتخاب والترشيح، وعدد النساء المشاركات في الانتخابات لمجلس النواب والمجالس البلدية خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
20. تستفسر اللجنة عن عدد الجمعيات التي صدر قرارات إدارية بإدماجها مع جمعيات أخرى أو عزل مجلس إدارتها أو حلها خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ونسبة من لجأ منهم للقضاء، ومآل لجوؤهم للقضاء، مع تزويد اللجنة بنماذج من الدعوى والأحكام القضائية.
21. تستفسر اللجنة عن عدد من صدر بحقهم قرارات بالمنع من السفر خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وعدد من طعن على القرارات أمام القضاء، ونسبة إلغاء القضاء لقرارات المنع من السفر، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، مع تزويد اللجنة بنماذج من القرارات ودعاوى الطعن عليها أمام القضاء وأحكام الإلغاء.
22. تستفسر اللجنة عن عدد الدعاوى القضائية المتضمنة ادعاءات الإخلال بقواعد المساواة وتكافؤ الفرص حال التعيين في الوظائف العامة، ونسبة قبول الدعاوى خلال سنوات التقرير، وتزويد اللجنة بنماذج من الأحكام.
23. تستفسر اللجنة عن عدد الإخطارات بتنظيم اجتماعات عامة أو مواكب أو تظاهرات سلمية خلال سنوات التقرير، مع إيضاح عدد ما تم فضه بالقوة إن كانت قد دعت الحاجة لذلك.
24. تستفسر اللجنة عن الأطر القانونية المجسدة لحق طلب اللجوء، والقيود الواردة عليه، وكذا ارتباطه بمسألة التسليم وتعهدات مملكة البحرين في هذا المجال، كما تطلب اللجنة بيان عدد الطلبات المقدمة والمتضمنة طلبا باللجوء، وعدد

الطلبات المقبولة والمرفوضة، والسبب في ذلك إن أمكن وعدد من تم إبعادهم من اللاجئين، وعدد من طعن منهم أمام المحكمة المختصة، ونسبة قبول طعونهم وإلغاء قرارات الإبعاد (الطرد).

25. تستفسر اللجنة عن عدد حالات إسقاط الجنسية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وعدد الحالات التي لجأت للقضاء للطعن على قرارات إسقاط جنسيتهم، ونسبة التأييد والرفض أمام القضاء. وتستفسر اللجنة عن الأحوال التي يمنع فيها الشخص من اكتساب جنسية أخرى، والقرارات القضائية المتعلقة بهذه المسائل وعددها.

حق الملكية الفردية

26. ربطا بحق الملكية الفردية، تستفسر اللجنة عن الضمانات الدستورية والقانونية، وعن تفاصيل السبل الإدارية والقضائية الكفيلة بحماية هذا الحق من أي اعتداء خصوصا ما تعلق منها بنزع الملكية للمنفعة العامة، وترى اللجنة في هذا الصدد ضرورة إدراج الجداول الإحصائية للسنوات محل التقرير، يبين فيها عدد القضايا المتعلقة بنزع الملكية للمنفعة العامة داخل مملكة البحرين.

حرية الرأي والتعبير

27. تطلب اللجنة تزويدها بإحصاءات تتضمن عدد الصحف والنشريات والقنوات الإذاعية التلفزية سواء العامة أو الخاصة التي تم منحها الترخيص للعمل، وكيفية منح الترخيص، وعدد الطلبات المقدمة بهذا الخصوص، ونسبة القبول، وبيان كيفية التعامل مع المخالفين للقيود الواردة على حرية الرأي والتعبير، ببيان عدد المواقع الإلكترونية/ الوسائل الإعلامية/ المؤسسات الصحفية التي تم إلغاء ترخيصها أو وقف نشاطها أو حجبها، وكل ذلك خلال الأعوام التي يغطيها التقرير، وعدد الطعون على هذه القرارات أمام القضاء، وعدد ما حكم القضاء بإلغائه من قرارات، مع تزويد اللجنة بنماذج من أحكام الإلغاء. وتستفسر اللجنة عن عدد الصحفيين ممن تم محاكمتهم خلال ذات الفترة، وعدد من تم تبرئتهم وإدانتهم أمام القضاء.
28. كما تستفسر اللجنة عن وجود قانون ينظم حق الحصول/ تداول المعلومات ضمن التشريع البحريني.

حماية الأسرة وبخاصة النساء والأطفال

29. استعرض التقرير من الصفحة 28 وما بعدها ومن الصفحة 47 وما بعدها آليات وتدابير الحماية والمسائلة التي من شأنها ضمان الحماية الكاملة للمرأة والأسرة في مختلف الظروف، تستفسر اللجنة عن عدد المستفيدين من خدمات كل من دور الرعاية المؤقتة للمرأة المعنفة وأولادها القصّر ومركز حماية الطفل، وإيضاح عدد من تم تقديم الدعم القانوني لهم، مع إيضاح مآل هذا الدعم، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

30. اطلعت اللجنة على جهود حالة تنفيذ التوصية 67، والتي أوضحت تفعيل قاعدة بيانات "تكاتف" للربط بين الجهات المعنية التي تتلقى بلاغات العنف لتجنب الازدواجية، وربطا تطلب اللجنة بيانات إحصائية سنوية مفصلة لحالات الإبلاغ، والتي تجاوزت 9 آلاف في أحد فقرات التقرير، وعدد ما تم التحقيق فيه من هذه الحالات، وعدد ما تم إحالته للقضاء، وعدد ما صدر فيه أحكام قضائية. وتستفسر اللجنة عن عدد من تلقوا تدريبات من مسؤولي إنفاذ القانون في مجال العنف الأسري.
31. تتساءل اللجنة عما تم تحقيقه من أهداف الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية والاستراتيجية الوطنية للطفولة، كما تطلب اللجنة معلومات عن نتائج تطبيق الاستراتيجية الوطنية للطفولة خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
32. تستفسر اللجنة عما إذا تم رصد حالات زواج أطفال (دون 18 عام) خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ومآل هذه الحالات إن وجدت.
33. تستفسر اللجنة عن عدد الحالات التي تم رصدها بشأن عمالة الأطفال خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ومآل هذه الحلات إن وجدت.
34. تستفسر اللجنة عن الجهود المتعلقة برعاية المسنين، ونتساءل هنا عن عدد مؤسسات رعاية المسنين، وكذا عدد المسنين بلا مأوى.

الحق في العمل وحرية تكوين الجمعيات والنقابات المهنية

35. تستفسر اللجنة عن نسبة شغل الوظائف للمرأة إلى نسبة الرجل، ونسبة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، للوظائف العامة والخاصة، والتقديرات لحجم الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وجهود الدولة لسد الفجوة إن وجدت. كما تستفسر اللجنة عن عدد المستفيدين من مبادرة "تمكين" خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
36. تستفسر اللجنة عن الإطار التشريعي المنظم لتكوين النقابات المهنية والعمالية وممارسة العمل النقابي.
37. تطلب اللجنة بيانات إحصائية سنوية عن الشكاوى العمالية المقدمة للجهاز المختص بالتحكيم والاستشارات العمالية خلال السنوات التي يغطيها التقرير، مع بيان مآل هذه الشكاوى.
38. تستفسر اللجنة عن الإطار الدستوري والقانوني لكفالة وتنظيم الحق في الإضراب، مع تزويد اللجنة بعدد الإضرابات التي تمت خلال سنوات التقرير.
39. تطلب اللجنة بيانات إحصائية سنوية عن عدد الزيارات التي قامت بها كل من إدارة الرصد الوقائي بهيئة تنظيم سوق العمل، وإدارة التفتيش العمالي التابعة لوزارة العمل، موضحا بها مآل ما تم رصده خلال هذه الزيارات.

الحق في التنمية

40. أشار التقرير إلى أن الدولة الطرف قد وقعت إطار الشراكة الاستراتيجي للتنمية المستدامة مع (21) من مكاتب الأمم المتحدة والذي يغطي الفترة (2021 - 2024)، تتساءل اللجنة عما تم تحقيقه ضمن هذا الإطار.

41. تستفسر اللجنة عن مدى مساهمة خدمات الطاقة البديلة في ضمان فرص العمل وزيادة تدفقات الاستثمار ومعدلات الإنتاج الوطني وتعزيز حماية البيئة، وتستفسر اللجنة عن مدى وجود بنى تحتية متطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال يتم توظيفها والاستفادة منها في المشاريع الابتكارية.
42. تستفسر اللجنة عن محددات قياس الفقر والفقر المدقع، وتحديد الحد الأدنى للأجور.

الحق في الصحة

43. تستفسر اللجنة عن نظام التأمين الصحي المعمول به داخل مملكة البحرين، وتطلب اللجنة المزيد من المعلومات حول خدمات الرعاية الصحية الأساسية المقدمة لأفراد المجتمع على مستوى الدولة الطرف.
44. يرجى تزويد اللجنة بمعلومات حول عدد البرامج الصحية التوعوية وعدد المستفيدين منها.

الحق في توفير الحياة الكريمة لذوي الإعاقات النفسية والجسدية

45. تستفسر اللجنة عن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة والتوزيع وفق للجنس ونسبته من إجمالي مواطني الدولة، وفق قاعدة البيانات في الدولة الطرف، وعدد المقيدين بالمدارس والمؤسسات التعليمية، وعدد المدارس التي تتيح نظام الدمج وعدد المستفيدين منه، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
46. تستفسر اللجنة عن عدد البرامج التدريبية المنفذة حول التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، مع بيان الفئات المستفيدة من هذه البرامج، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

الحق في التعليم والحقوق الثقافية

47.تطلب اللجنة معلومات عن برامج إدماج حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي لدى الدولة الطرف.